

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام د. أسماء عبد الله محمد موسى*

j

اعتمد للنشر في 1435/5/28هـ

سلم البحث في 1435/4/15هـ

ملخص البحث:

لما كانت السنة هي المصدر الثاني للتشريع، والتي هي أقوال وأفعال الرسول ﷺ الصادرة منه على وجه التشريع، كان لابد من بيان حقيقتها، فإن أفعال الرسول ﷺ إما واجبة أو مندوبة أو مباحة، وهي قسم من أقسام السنة، ومن أفعاله ما يتعلق بطبيعته الجبلية، ومنها الخاصة به، ومنها ما اقترن به ما يدل على الحكم، ومنها المجردة عن القرينة. والراجح فيما تجرد عنها أنه يفيد الذنب، والخلاف في دلالة فعله ﷺ المجرد على الحكم كان له أثر في بعض الفروع الفقهية، وتشمل السنة ما أقر عليه ﷺ من أفعال بعض أصحابه، إما بسكوته مع دلالة الرضا، أو بإظهار الاستحسان وتأيد الفعل، وتشمل السنة في اصطلاح المحدثين صفاته الخلقية التي خلقه الله عليها، وأوصافه الجسمية والبدنية، وصفاته الخلقية التي جبله الله عليها من الأخلاق والشمال، وتشمل كذلك سيرته وغزواته وأخباره قبل البعثة وبعدها.

Abstract:

As Al-ssunnah is the second source of legislation, which is the sayings and actions of the Prophet peace be upon him issued on the face of the legislation, there had to be a statement reality, the actions of the Prophet peace be upon him either obligatory or delegate or permissible, a section of the year, and his actions With regard to its nature as human beings, including his own, and some are accompanied by evidence of judgment, and all of them naked context. The more correct view which stripped them that benefit the scars, and the difference in significance do peace be upon him abstract referee had an impact in some branches of jurisprudence, and includes approved by the acts of some of his companions either acquiescence with an indication of satisfaction, or to show approval and

* أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن الرياض، المملكة العربية السعودية.

support of the act , including the year in The term modern scholars qualities which God created them, and physical and physical descriptions, and attributes that God had formed out of the ethics and merits, and also includes his biography and his conquests and news before and after the mission.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وبعد: فلما كانت السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهي الأقوال والأفعال التي صدرت من الرسول ﷺ بقصد التشريع، ومعلوم أن أفعال الرسول ﷺ تقوم بدور بارز في وظيفته ﷺ، وخاصة مهمة البيان، ووجوب التأسي بأفعاله ﷺ، من هنا جاءت أهمية البحث في أفعال الرسول ﷺ، ودلالاتها على الأحكام.

وهذا البحث يتكون من تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

التمهيد في: تعريف السنة.

المبحث الأول: في بيان حقيقة أفعال النبي ﷺ وأقسامها. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المراد بأفعال النبي ﷺ.

المطلب الثاني: أقسام أفعال النبي ﷺ.

المبحث الثاني: آراء الأصوليين في دلالة فعل النبي ﷺ المجرد. ويشتمل على مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: المراد بالفعل المجرد.

المطلب الثاني: آراء الأصوليين في فعل النبي ﷺ المجرد.

المطلب الثالث: الفروع الفقهية المترتبة على اختلاف الأصوليين في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد.

الفرع الأول: الترتيب في الضوء.

الفرع الثاني: الطهارة في الطواف.

الفرع الثالث: عقد نكاح المحرم.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث والتوصيات.

التمهيد: السنة وأقسامها:

تعد السنة الدليل الثاني من الأدلة الأربعة المتفق عليها، وقد ختم الله سبحانه وتعالى برسوله ﷺ النبوة وكمل به الشريعة، وجعل إليه بيان ما أخفاه من مجمل ومتشابه، وإظهار ما يشرعه من أحكام ومصالح⁽¹⁾، فقال الله تعالى ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾⁽²⁾.

السنة لغة:

السنة في اللغة بمعنى السيرة والطريقة، والجمع: سنن، بضم السين، مثل: غرفة وغرف⁽³⁾. ويرى جمهور أهل اللغة أن لفظ السنة يشمل السيرة، حسنة كانت، أو سيئة⁽⁴⁾، خلافاً لمن قال إنها عند الإطلاق لا يراد بها سوى الطريقة المحمودة المستقيمة⁽⁵⁾.

السنة في الاصطلاح:

أولاً: السنة في اصطلاح الأصوليين: هي "ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير ما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي"⁽⁶⁾.

ثانياً: السنة في اصطلاح المحدثين هي: «ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية، أو خلقية، أو سيرة قبل البعثة أو بعدها»⁽⁷⁾.

ثالثاً: السنة عند الفقهاء: فهي عندهم بمعنى النافلة والمندوب، أي ما يتقرب به إلى الله تعالى مما ليس بمحتم على المسلم⁽⁸⁾.

ومما سبق من تعريفات يتبين أن اصطلاح المحدثين هو أوسع الاصطلاحات لتعريف السنة، فهو يشمل أقواله ﷺ وهي كل ما يصدر عنه من لفظه من الأحاديث. ويشمل أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة في جميع أحواله كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وغير ذلك، ويشمل كذلك تقاريره وهي ما أقره عليه الصلاة والسلام من أفعال صدرت من بعض أصحابه إما بسكوته مع دلالة الرضا،

أو بإظهار الاستحسان وتأييد الفعل، كإقراره لأكل الضب حين أكل منه بعض الصحابة مع أنه لم يأكل منه.

وتشمل السنة في اصطلاح المحدثين صفاته الخلقية وهي هيأته التي خلقه الله عليها وأوصافه الجسمية والبدنية، وصفاته الخلقية وهي ما جبله الله عليه من الأخلاق والشمائل، وتشمل كذلك سيرته ﷺ وغزواته وأخباره قبل البعثة وبعدها⁽⁹⁾.

أقسام السنة:

تنقسم السنة إلى قسمين:

أولاً: أقسام السنة باعتبار متنها:

تنقسم السنة باعتبار متنها، وهو ما نقل فيه قول الرسول ﷺ أو فعله، أو تقريره إلى ثلاثة أقسام:

1- السنة القولية:

وهي الأحاديث التي قالها ﷺ في مختلف الأغراض والمناسبات، مثل قوله ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»⁽¹⁰⁾، وقوله ﷺ: «في السائمة زكاة»⁽¹¹⁾، وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»⁽¹²⁾، وغير ذلك⁽¹³⁾.

2- السنة الفعلية:

هي الأعمال التي قام بها الرسول ﷺ مثل أداء الصلوات الخمس بهيئاتها، وأركانها، وأداء مناسك الحج، وقضائه بشاهد واحد ويمين المدعي⁽¹⁴⁾.

3- السنة التقريرية:

وهي ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض الصحابة من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره، أو بموافقته وإظهار استحسانه فيعتبر هذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول نفسه، مثل ما روي أن صحابيين خرجا في سفر فحضرتهما الصلاة ولم يجدا ماء فتيما وصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد: «أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك» وقال للذي أعاد: «لك الأجر مرتين»⁽¹⁵⁾، ومثل ما روي أنه ﷺ لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له: «بسم

تقضي؟» قال: اقضي بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله، فإن لم أجد اجتهد رأيي، فأقره الرسول ﷺ وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله»⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

ثانياً: أقسام السنة باعتبار سندها:

تنقسم السنة باعتبار روايتها عن الرسول ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

1- السنة المتواترة:

هي ما رواها عن رسول الله جمع يتمنع عادة أن يتواطأ أفرادها على كذب، لكثرتهم وأمانتهم واختلاف وجهاتهم وبيئاتهم، ورواها عن هذا الجمع جمع مثله، حتى وصلت إلينا بسند كل طبقه من روايته، جمع لا يتفقون على الكذب، من مبدأ التلقي عن الرسول ﷺ إلى نهاية الوصول إلينا⁽¹⁸⁾.

ومن هذا القسم السنن العملية في أداء الصلاة، والصوم، والحج والأذان وكيفية الوضوء ونحو ذلك من شعائر الإسلام التي تلقاها المسلمون عن الرسول ﷺ بالمشاهدة، أو السماع، جموع عن جموع، من غير اختلاف في عصر أو قطر، وقل أن يوجد في السنن القولية حديث متواتر⁽¹⁹⁾.

2- السنة المشهورة:

هي ما رواها عن الرسول ﷺ صحابي أو اثنان أو جمع لم يبلغ حد جمع التواتر، ثم رواها عن هذا الراوي أو الرواة جمع من جموع التواتر، ورواها عن هذا الجمع جمع مثله، وعن هذا الجمع جمع مثله، حتى وصلت إلينا بسند، أو طبقة فيه سمعوا عن الرسول ﷺ قوله أو شاهدوا فعله فرد أو فردان أو أفراد لم يصلوا إلى جمع التواتر وسائر طبقاته جموع التواتر.

ومن هذا القسم بعض الأحاديث التي رواها عن الرسول ﷺ بعض الصحابة كعمر، أو أبو بكر أو عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم، ثم رواها عن أحد هؤلاء جمع لا يتفق أفرادها على كذب⁽²⁰⁾، مثل حديث «إنما الأعمال بالنيات» وحديث: «بني الإسلام على خمس»⁽²¹⁾، وحديث: «لا ضرر ولا ضرار».

3- سنة الآحاد:

هي ما رواها عن الرسول ﷺ آحاد لم تبلغ جموع التواتر، بأن رواها عن السول ﷺ واحد أو اثنان أو جمع لم يبلغ حد التواتر، ورواها عن هذا الراوي مثله وهكذا حتى وصلت إلينا بسند طبقاته آحاد لا جموع التواتر، ومن هذا القسم أكثر الأحاديث التي جمعت في كتب السنة وتسمى خبر الواحد⁽²²⁾.

المبحث الأول

بيان حقيقة أفعال النبي ﷺ وأقسامها

المطلب الأول: المراد بأفعال النبي ﷺ

أفعال: جمع فعل، والفعل هو: حركة البدن، أو النفس، وعرفه صاحب اللسان، بأنه: «كناية عن كل عمل متعمد، أو غير متعمد»⁽²³⁾.

وقال الجرجاني في التعريفات⁽²⁴⁾: "الفعل هو: الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير، كالهيئة الحالة للقاطع بسبب كونه قاطعاً.. ومنه الفعل العلاجي، وهو ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو، كالضرب، والשתم".

وأفعال الرسول ﷺ قسم من أقسام السنة النبوية، فالسنة هي: كل ما صدر عن الرسول ﷺ من أقوال، وأفعال، وتقارير⁽²⁵⁾. وأفعاله ﷺ تنقسم إلى قسمين الأفعال الصريحة، والأفعال غير الصريحة كصلاته ﷺ، وزكاته ﷺ، وصومه ﷺ، وحجه ﷺ، وسائر أنواع عبادته، ويلحق بها ما لو أمر النبي ﷺ أحد المسلمين أن يفعل شيئاً ففعله، كرجم ماعز⁽²⁶⁾، وقطع سارق رداء⁽²⁷⁾ صفوان، ومعلوم أن ذلك لم يباشره بنفسه ﷺ، ولكن فعل بأمره. والأفعال غير الصريحة كالترك، والسكوت، وسأقتصر بالبحث على الأفعال الصريحة فقط.

المطلب الثاني أقسام أفعال النبي ﷺ

تنقسم أفعال النبي ﷺ إلى عدة أقسام:

القسم الأول: الفعل البياني: ⁽²⁸⁾ وهو: ما كان بياناً لنص قرآني: كقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ⁽²⁹⁾، وقوله ﷺ: "خذوا عني مناسككم" ⁽³⁰⁾، فهو بيان لقوله تعالى: ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّكَّاعِينَ ﴿٤٣﴾ ⁽³¹⁾، وقوله تعالى: ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾ ⁽³²⁾، أو آية السرقة في قوله تعالى: ﴿٣٧﴾ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ⁽³³⁾؛ حيث قطع ﷺ سارق رداء أبي صفوان من الكوع ⁽³⁴⁾، بياناً لمقدار القطع المجمل في الآية.

حكمه: حكم هذا الفعل حكم المجمل لكتاب الله، فإن كان واجباً فهو واجب، وإن كان مندوباً فمندوب، وفي غيره بحسبه ⁽³⁵⁾. وبالتالي فحكمه حكم الكتاب من حيث الوجوب، والندب، والحرمة، والكراهة، ونحوها؛ لأن البيان متى ألحق بالمجمل صار كأنه ورد مفسراً عن الأصل ⁽³⁶⁾.

القسم الثاني: الفعل الابتدائي ⁽³⁷⁾. وهو: ما فعله ﷺ لا لجلبة ولا لبيان، ولم تثبت خصوصيته له، فهذا على قسمين:

أحدهما: أن يعلم حكمه بالنسبة إلى الرسول ﷺ بقرينة، ودليل أنه واجب عليه، مندوب إليه، أو سنة، أو مباح، فيكون حكمه للأمة كذلك كصلاته ﷺ في الكعبة، وقد علم أنها في حقه ﷺ جائزة، فهي للأمة على الجواز.

الثاني: ألا يعلم حكمه بالنسبة إليه ﷺ وفي هذا القسم أربعة أقوال:

أولها: الوجوب عملاً بالأحوط، وهو قول أبي حنيفة، وبعض الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد ⁽³⁸⁾.

ثانيها: الندب لرجحان الفعل على الترك، وهو قول بعض الشافعية، ورواية عن

الإمام أحمد أيضاً.

ثالثها: الإباحة، لأنها المتيقن، ولكن هذا فيما لا قربة فيه، إذ القرب لا توصف بالإباحة.

رابعها: التوقف لعدم معرفة المراد، وهو قول المعتزلة⁽³⁹⁾، وهذا أضعف الأقوال، لأن التوقف ليس فيه تأسس.

والحاصل من هذه الأقوال: أن الصحيح الفعل تأسيماً برسول الله ﷺ وجوباً أو ندباً، والأمثلة على ذلك كثيرة.

القسم الثالث: ما احتمل أن يخرج عن الجبلية إلى التشريع⁽⁴⁰⁾ بمواظبته على وجه خاص، كالأكل، والشرب، واللبس، والنوم، وهو دون ما ظهر منه قصد القربة، وفوق ما ظهر فيه من الجبلية.

والأصل عدم التشريع، والظاهر أنه شرعي. وقد جاء عن الشافعي أنه قال لبعض أصحابه: اسقني قائماً، فإن النبي ﷺ شرب قائماً⁽⁴¹⁾، فالذي عليه الأكثر أن أنه مباح لإجماع الصحابة، وقد سئلت أم سلمة رضي الله عنها عن القبلة للصائم، فأجابت بأن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم⁽⁴²⁾.

وجزم ابن القطان⁽⁴³⁾ بأنه على الإباحة حتى يقوم دليل على اختصاصه، وروى عن عبيد بن جريح قال: قلت لابن عمر رضي الله عنهما رأيتك تصنع أربعاً. وفيها: رأيتك تلبس النعال السبتية؟ فقال رأيت رسول الله ﷺ يلبسها⁽⁴⁴⁾.

وذكر البخاري في باب الاقتداء بالنبي ﷺ حديث ابن عمر رضي الله عنهما "أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، فنبدّه، وقال: إني لم ألبسه أبداً، فنبد الناس خواتيمهم"⁽⁴⁵⁾. ويخرج من هذا الكلام أن هذا النوع يقتضي انقسامه إلى ما يلي⁽⁴⁶⁾:

1- ما يترقى إلى الوجوب، كإيجاب الشافعي الجلوس بين الخطبتين؛ لأنه عليه السلام كان يجلس بين الخطبتين.

2- ما يترقى إلى الندب كاستحباب أصحابنا الاضطجاع على الجانب الأيمن بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح، سواء كان المرء تهجد أولاً؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن»⁽⁴⁷⁾.

3- ما يجيء فيه خلاف، كدخوله ﷺ مكة من ثنية كداء، وخروجه من ثنية كدي، وحجه راكباً⁽⁴⁸⁾، وذهابه ﷺ إلى العيد في طريق، ورجوعه في أخرى⁽⁴⁹⁾. فهل يحمل على الجبلي، فلا يستحب، أو على الشرعي، فيستحب.

قال أبو إسحاق المروزي: إذا فعل النبي ﷺ فعلاً لمعنى، ولم يكن مختصاً به فعلناه، ومن طريق الأولى إذا عرفنا أنه فعله لمعنى يشاركه فيه غيره⁽⁵⁰⁾. وقال أبو علي بن أبي هريرة: نفعله اتباعاً له، سواء عرفنا أنه لمعنى يختص به أم لا، وهو الذي مال إليه الأكثرون⁽⁵¹⁾. وعن الماوردي: أن ما فعله النبي ﷺ لمعنى، فزال ذلك المعنى، فيه وجهان: أحدهما: لا يفعل إلا بدليل، والثاني: يفعل⁽⁵²⁾. وقال أبو إسحاق: إذا أغفلنا معنى ما فعله، وكان باقياً، أو لم نغفل معناه فإننا نفتدي به فيه؟، فأما إذا أغفلنا معنى فعله، ولم يكن الغرض به باقياً، لم نغفله لزوال معناه⁽⁵³⁾. وقال ابن أبي هريرة: نفتدي به، وإن زال معناه لقوله تعالى: «فاتبعوه». لأنه كان يفعل الرمل والاضطباع؛ لإظهار القوة من المسلمين ثم صار سنة، وإن زال معناه⁽⁵⁴⁾.

القسم الرابع: ما علم اختصاصه به: كالضحى، والوتر، والمشاورة، والتخيير لنسائه، والوصال، والزيادة على أربع من النساء بالنكاح، فلا يشاركه فيه غيره⁽⁵⁵⁾، قال تعالى: ﴿٤٩﴾ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عِمَّاكِ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٠﴾⁽⁵⁶⁾.

والدليل على تخصيصه بالضحي ما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثلاث هن عليّ فرائض، وهن لكم تطوع: الوتر، والنحر، وصلاة الضحي»⁽⁵⁷⁾. ولم ينقل أن الصحابة فعلوا ذلك بمجرد الاقتداء والتأسي، بل لأدلة منفصلة. وذكر الماوردي والرويانى: أنهما قسما هذا إلى ما أبيح له، وحظر علينا، وإلى ما أبيح له، وكره لنا، كالوصال، وإلى ما وجب عليه، وندب لنا كالسواك، والوتر، والضحي⁽⁵⁸⁾.

القسم الخامس: ما يفعله مع غيره عقوبة، فلا شك أنه واجب عليه، ولا خلاف فيه، وإنما اختلفوا هل غيره ممن يشاركه في المعنى قياساً عليه، أم على الظاهر!. قال الأستاذ أبو إسحاق: ما يفعله مع غيره إن تعلق به أحد طرفيه، كالبيع، والأنكحة، فظاهر المذهب، وعليه جمهور الفقهاء أنه محمول على الجواز في غيره، مستدل على إباحته. وإن فعله بين شخصين متداعيين، أو على جهة التوسط، فهو محمول على الوجوب بلا خلاف، ويجري مجرى القضاء والحكم، وما تصرف فيه من أملاك الغير، فهو بالإجماع موقوف على معرفة السبب، ويدخل فيه جميع وجوه الاستباحة.

القسم السادس: فعل النبي ﷺ الخارق للعادة: فثبت عن النبي ﷺ أنه حذر، وبشر، وأذر، وتصرف بمقتضى الخوارق من الفراسة الصادقة، والإلهام الصحيح، والكشف الواضح، والرؤيا الصالحة، كان من فعل مثل ذلك ممن اختص بشيء من هذه الأمور على طريق الصواب، وعاملاً لما ليس بخارج عن المشروع⁽⁵⁹⁾.

القسم السابع: ما يفعله لانتظار الوحي: كابتداء إحرامه بالحج، حيث أبهمه منتظراً للوحي، فقال بعض أصحاب الشافعية: إطلاق الإحرام أفضل من تعيينه تأسيًا، والصحيح خلافه؛ لأن إيهام الرسول ﷺ محمول على انتظار الوحي قطعاً، فلا مساغ للاقتداء به في هذه الجهة.

القسم الثامن: ما يفعله مع غيره إعطاء: كإعطائه الرضح للبيد والنساء والصبيان مستحب، أو واجب! والمشهود وجوبه، حيث لم يترك رسول الله ﷺ الرضح قط،

ولنا فيه أسوة حسنة.

وهناك نوع آخر من أفعال النبي ﷺ، بالإضافة إلى ما ذكره: وهو ما يفعله النبي ﷺ من الأمور الدنيوية: والأمور الدنيوية هي ما فعله الرسول ﷺ بقصد تحصيل نفع في البدن، أو المال له، أو لغيره، كالأفعال الطبية، وأفعال الزراعة، والصناعة، والتجارة، ورعي الغنم، وتدبير الجيوش، والأمور الحربية، وهذه الأفعال مباحة، وليست تشريعاً⁽⁶⁰⁾.

المبحث الثاني

آراء الأصوليين دلالة فعل النبي ﷺ المجرد المطلب الأول: المراد بالفعل المجرد

المراد بالفعل المجرد مطلقاً هو: الفعل الذي لم تصاحبه قرينة تدل على حكمه أو يدل عليه دليلاً آخر، كقوله ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وقوله ﷺ: "خذوا عني مناسككم" ونحو ذلك. فعند حديث الأصوليين عن أفعال النبي ﷺ المجردة وبيان دلالتها، نجد أن كثيراً منهم فرق بين فعله ﷺ المجرد الذي ظهر فيه قصد القرية، وبين فعله ﷺ المجرد الذي لم يظهر فيه قصدها⁽⁶¹⁾. ولكن هؤلاء الأصوليين الذين فرقوا بين هاتين الصورتين من أفعاله ﷺ لا تجد لتفريقهم كبير أثر، حيث إنهم ذكروا آراء العلماء في كل صورة على نحو متشابه، فالأمدي بعد أن ذكر مذاهب العلماء في الفعل المجرد الذي يظهر فيه قصد القرية، قال: "أما إن لم يظهر فيه قصد القرية فقد اختلفوا فيه على نحو اختلافهم فيما ظهر فيه قصد القرية"⁽⁶²⁾. والإسنوي بعد أن ذكر مذاهب العلماء في الفعل المجرد الذي لم يظهر فيه قصد القرية قال: "إن الأمدي ذكر هذه المذاهب في الفعل الذي ظهر فيه قصد القرية"⁽⁶³⁾ وربما هذا ما جعل كثير من الأصوليين لا يفرقون بين ما ظهر فيه قصد القرية وما لم يظهر، وجعلوا دلالتها على الأحكام واحدة، والاختلاف فيها واحداً⁽⁶⁴⁾ وهذا هو الاتجاه الذي سنسیر عليه في أقوال الأصوليين في هذه المسألة.

المطلب الثاني

آراء الأصوليين في دلالة فعل النبي ﷺ المجرد

اختلف الأصوليون في دلالة فعل النبي ﷺ المجرد على أقوال⁽⁶⁵⁾:

الأول: أن الفعل المجرد يدل على الوجوب⁽⁶⁶⁾، وهو قول ابن سريج، وأبي سعيد الإصطخري، وابن خيران⁽⁶⁷⁾، ونقله كل من الشيرازي والقرافي عن مالك، قال القرافي: "الذي نقله المالكية في كتب الأصول والفروع عن مالك هو الوجوب... والفروع في المذهب مبنية عليه"⁽⁶⁸⁾.

القول الثاني: أنه يدل على النذب. وهو قول الإمام الشافعي⁽⁶⁹⁾، وإمام الحرمين في أحد أقواله⁽⁷⁰⁾.

القول الثالث: أنه يدل على الإباحة. وهو مذهب الإمام مالك⁽⁷¹⁾، وتابعه جماعة من أئمة الحنفية كالجصاص⁽⁷²⁾، والكرخي⁽⁷³⁾.

القول الرابع: التوقف، ومعناه: الامتناع عن حمل الفعل المجهول الصفة على حكم معين، لحين ظهور البيان. وهو قول الصيرفي، والشيرازي⁽⁷⁴⁾، والغزالي⁽⁷⁵⁾، والرازي⁽⁷⁶⁾، والبيضاوي⁽⁷⁷⁾ من الشافعية، والكلوذاني⁽⁷⁸⁾ من الحنابلة، وجماعة من المعتزلة⁽⁷⁹⁾ فقالوا: لا ندري أنه للوجوب، أو للنذب، أو للإباحة، أو هو مخصوص به، أو يشاركه فيه غيره، فهو محتمل لهذه الأقسام، ولا يستعين واحد منها إلا بدليل زائد.

وذهب قوم ممن يجوزون المعاصي على الأنبياء إلى أنه للحظر، وهو قول ضعيف⁽⁸⁰⁾.

الأدلة:

أولاً: أدلة القائلين بالوجوب:

استدل القائلون بأن أفعال الرسول ﷺ المجردة تدل على الوجوب، بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول:

أ- القرآن الكريم:

1- قوله تعالى: ﴿٢٠﴾ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ (81)

وجه الاستدلال: دلت الآية على أن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه أن يتأسى بالنبي ﷺ، ومن لم يتأسى فلا يكون مؤمن بالله واليوم الآخر، فدل ذلك على وجوب التأسى به في أفعاله ﷺ ومنها الفعل المجرد (82).

وأجيب على هذه الآية: بأن الأسوة المذكورة في هذه الآية تعني القدوة، وهي ليست عامة في كل شيء إذ هي نكرة في سياق الإثبات فلا تعم، وبذلك لا يلزم الفعل المجرد الدخول تحتها، كما أن الاقتداء والتأسي يشترط فيه العلم بصفة العقل، والفعل المجرد لم تعلم صفته فلا يدل على وجوب الاقتداء به أو استحبابه (83).

2- قوله تعالى: ﴿٣٠﴾ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾ (84)

3- وقوله تعالى: ﴿١٥٤﴾ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ (85)

وجه الاستدلال: قوله ﴿اتَّبِعُونِي﴾ في الآية الأول، وقوله ﴿فاتبعوه﴾ في الآية الثانية أمر والأمر يقتضي الوجوب فيجب علينا اتباعه في أقواله وأفعاله مطلقاً ومنها الفعل المجرد (86).

وأجيب عن الاستدلال بهذا الآية:

بأن الأمر بالمتابعة موقوف على معرفة الجهة أي حكم الفعل والفعل المجرد لم تعلم صفته لذلك لا تجب فيه المتابعة فلو أن النبي ﷺ فعل فعلاً وقصد فيه النذب مثلاً ففعلناه على قصد الإباحة أو الوجوب لما حصلت المتابعة ولما تحققت (87).

4- قوله تعالى: ﴿٦﴾ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا

(88)

نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾

وجه الاستدلال: قالوا: أمرنا الله في الآية بأخذ ما أتى به الرسول ﷺ

(89)

والأمر للوجوب وفعله ﷺ من جملة ما يأتي به فوجب الأخذ به .

أجيب عن الاستدلال بالآية: بأن الأخذ بما أتى به النبي ﷺ إنما يكون إذا

علم صفة فعله، والفعل المجرد لم تعلم صفته، فلا تجب المتابعة فيه، كما أنه يوجد في الآية ما يدل على أن الأمر في قوله تعالى: ﴿فخذوه﴾ متعلق بالقول دون الفعل، وذلك لأنه يقابله بالنهي بقوله: ﴿لَكَ إِلَّا مَا قَدَّيْلٌ﴾، والنهي لا يكون إلا بالقول وكذلك الأمر المقابل له، وبذلك يخرج الفعل ويسقط استدلالكم بالآية، ويكون المقصود بقوله تعالى: ﴿وما أتاكم﴾ ما أمركم؛ لأنه ذكر في مقابلة (ما نهاكم) كما ذكر (90).

ب - أدلتهم من السنة.

(91)

1- إن الصحابة ﷺ واصلوا لما وصل الرسول ﷺ في الصيام .

2- إن الصحابة ﷺ خلعوا نعالهم في الصلاة لما خلع نعله ﷺ .

3- خلعوا خواتيمهم ﷺ لما خلع خاتمه .

وجه الاستدلال من هذه الأدلة الثلاثة: إن الصحابة ﷺ لما وصلوا صيامهم

أو خلعوا نعالهم وخواتيمهم، فإنهم قد فهموا وجوب المتابعة له في فعله ﷺ، لاسيما وأن بعض تلك الأفعال مخالف للنهي، وبعضها مخالف للأمر، ويؤكد أنه ﷺ لم ينكر ذلك عليهم، بل بين بعد السؤال علة انفراده بتلك الأحكام. (92)

وأجيب عن استدلالهم بهذه الأدلة: من وجهين:

الأول: إن ذلك لا يدل على أنهم فعلوا ذلك على وجه الوجوب، بل لعلمهم رأوا متابعتهم في وصل الصيام أو خلع النعل والخواتم، مبالغة في موافقته ﷺ، والذي يدل على أن ذلك لم يكن واجباً، هو إنكاره ﷺ عليهم بقوله: «لم خلعتن نعالكم» (93) وبيانه لهم ﷺ بانفراده بتلك الأحكام.

الثاني: إنهم فهموا وجوب المتابعة ليس من الفعل، وإنما من أدلة أخرى منها قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ففهموا أن صلاته بيان لصلاتهم فلما رأوه قد

خلع نعله تابعوه في ذلك لظنهم أن ذلك من هيئات الصلاة، كما أنهم مأمورون بأخذ زينتهم عند كل مسجد وذلك بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١)⁽⁹⁴⁾ فلما رأوه قد خلع نعله ظنوا وجوبه من باب الأمر بالزينة⁽⁹⁵⁾.

4- أنه أمرهم ﷺ عام الحديبية بالتحلل بالحلق، فتوقفوا، فشكا إلى أم سلمة، فقالت: "أخرج عليهم واحلق واذبح، ففعل، فذبحوا وحلقوا متسارعين"⁽⁹⁶⁾.

وجه الاستدلال: لولا أنه تقرر عند الصحابة أن متابعة أفعاله أكد من متابعة أقواله لما كان الأمر كذلك⁽⁹⁷⁾ ويؤكد ما روي أنه ﷺ لما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فلم يفسخوا، وقالوا: ما بالك أمرتنا بفسخ إلى العمرة ولم تفسخ⁽⁹⁸⁾.

وأجيب عن هذا الاستدلال: من وجهين:

الأول: إن فعله في الحلق والذبح وقع بياناً لقوله: "خذوا عني مناسككم" ولا خلاف في وجوب اتباع فعله ﷺ إذ وقع بياناً لقول، بل هذا أبلغ من دلالة القول المجرد عن الفعل⁽⁹⁹⁾.

الثاني: أن وجوب التحلل وقع مستفاداً من أمر النبي ﷺ لهم بذلك، غير أن الصحابة كانوا ينتظرون إنجاز ما وعدهم الله به من الفتح والظهور على قريش في تلك السنة، فلما تحلل ﷺ أيسوا من ذلك فتحلوا⁽¹⁰⁰⁾.

5- ما روي أن الرسول ﷺ قال في جواب من سأل أم سلمة عن قبلة الصائم: "ألا أخبرتيه أني أقبل وأنا صائم"⁽¹⁰¹⁾.

وجه الاستدلال: حيث عدل الرسول ﷺ عن الجواب بقوله إلى الإخبار عن فعله، وذلك يدل على أكد من قوله في وجوب الاتباع⁽¹⁰²⁾.

أجيب عن هذا الاستدلال: بأنه من أخبار الآحاد، فلا تثبت بها حجية الأفعال⁽¹⁰³⁾.

ج - أدلتهم من الإجماع:

إجماع الصحابة ﷺ في وجوب الغسل من الجماع من غير إنزال⁽¹⁰⁴⁾، وذلك بناء على قول عائشة رضي الله عنها: "فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا"⁽¹⁰⁵⁾، فرجعوا إلى ذلك، وأجمعوا عليه، فكان إجماعاً فهم على وجوب اتباعه في فعله.

وأجيب عن هذا الاستدلال: من وجهين:

الأول: لا نسلم أن وجوب الغسل من التقاء الختانين كان مستقداً من فعله ﷺ، بل من قوله: "إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل"⁽¹⁰⁶⁾ وسؤال عمر لعائشة رضي الله عنهما، إنما كان ليعلم أن فعل النبي ﷺ هل وقع موافقاً لأمره أم لا⁽¹⁰⁷⁾؟
الثاني: إن الصحابة ﷺ لم يرجعوا إلى مجرد الفعل، بل لأن فعله في باب المناسك وقد كانوا مأمورين بأخذ المناسك عنه، لقوله ﷺ «خذوا عني مناسككم»⁽¹⁰⁸⁾.

2- ما روى عمر ﷺ أنه كان يقبل الحجر الأسود ويقول: "إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله يقبلك لما قبلتك"⁽¹⁰⁹⁾، فكان هذا شائعاً بين أصحابه ﷺ من غير نكير، فكان إجماعاً منهم على اتباع فعله ﷺ⁽¹¹⁰⁾.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن فعل عمر ﷺ مستفاد من فعل رسول الله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» كما أن فعله ﷺ في تقبيل الحجر الأسود لا يدل على الوجوب، بل إن غاية ما يدل عليه هو ترجيح جانب الفعل على جانب الترك⁽¹¹¹⁾.

د - أدلتهم من المعقول:

1- إن الحمل على الإيمان أولى، لما فيه من الأمن والتحرز والاحتياط عن ترك، ولذلك فإنه لو نسي صلاة من خمس صلوات من يوم، فإنه يجب عليه إعادة الكل حذراً من الإخلال بالواجب⁽¹¹²⁾.

2- إن النبوة من الرتب العلية والأوصاف السنية، ولا يخفى أن متابعة العظيم في أفعاله من أتم الأمور في تعظيمه وإجلاله، لذلك يجب متابعتها ﷺ في أفعاله ومنها

فعله المجرد⁽¹¹³⁾.

3- إن أفعاله ﷺ قائمة مقام أقواله في بيان المجمل وتخصيص العام وغير ذلك، وكما يحمل قوله على الوجوب يحمل فعله على الوجوب كذلك⁽¹¹⁴⁾.

وأجيب عن أدلة المعقول بما يلي:

الدليل الأول: إن الاحتياط إنما يصار إليه إذا خلا من الضرر قطعاً، وهنا ليس كذلك، لاحتمال أن يكون ذلك الفعل حراماً على الأمة، وإذا احتمل الأمر لم يمكن المصير إلى الوجوب احتياطاً⁽¹¹⁵⁾.

الدليل الثاني: إن ترك الإثبات بمثل ما يأتي به الملك العظيم قد يكون تعظيماً له، ولذلك يقبح من العبد أن يفعل كل ما يفعل سيده⁽¹¹⁶⁾.

الدليل الثالث: لا يلزم من كون الفعل بياناً للقول أن يكون موجباً لما يوجبه القول، فإن الخطاب القولي يستدعي وجوب الجواب، أما الفعل فليس كذلك⁽¹¹⁷⁾. ومعنى آخر: إن المخالفة في القول عصيان له ﷺ، وهو مبعوث من أجل أن يطاع في أقواله، لأن قوله متعد إلى غيره، بينما فعله قاصراً عليه⁽¹¹⁸⁾.

ثانياً: أدلة القائلين بالندب:

استدل القائلين بأن أفعال النبي ﷺ تدل على الندب بالقرآن والمعقول:

أ- استدلووا من القرآن:

بقوله تعالى: ﴿٢٠﴾ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾⁽¹¹⁹⁾.

وجه الاستدلال بالآية ما يلي:

1- إن الله سبحانه وتعالى لم يقرن ذلك بلفظ إيجاب، بأن يقول: عليكم ولا وعيد على ترك التأسى، فدل تحسينه له ومدحه عليه على الندب؛ لأن المندوب هو الذي يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه، والمباح لا يقع فيه، واللام للاختصاص بجهة النفع، والظاهر من جهة الشرع اعتبار النفع الأخروي، لا الدنيوي.

- 2- إن وصف الأسوة بالحسنة، وأدنى درجات الحسنة أن تكون مندوبة، فالندب أدنى المراتب في باب الاستدعاء والطلب والتقرب، وأدنى طرق الاستدعاء للفعل، إذ لا صيغة له، ولا يصرح بالطلب كما يصرح بالقول، فوجب أن لا يرتقي به إلى الإيجاب وهو الأعلى إلا بدلالة؛ لأنه هو المتيقن، فصار كلفظ الجمع يحمل على أدنى مراتب الجمع، على خلاف الناس في قدرته: إما اثنان، أو ثلاثة، لأنه اليقين.
- 3- إن المندوبات من أفعاله ﷺ كانت الأكثر والأظهر من الواجبات، فحمل فعل الذي لا دلالة على وجوبه على عموم أفعاله، وأكثرها وقوعاً منه، وهو الندب⁽¹²⁰⁾.
- وأجيب عن هذا الدليل: بأن الاقتداء والتأسي يشترط فيه العلم بصفة الفعل، والفعل المجرد لم تعلم صفته، إذن⁽¹²¹⁾ لا يوجد دلالة على ندب الاقتداء به أو استحبابه.

ب - استدلووا من المعقول:

بأن فعل الرسول ﷺ لابد وأن يكون راجح الوجود، لئلا يلزم خلاف الظاهر؛ لأن كون فعله ذنباً، وعبثاً خلاف الظاهر، لو جوزنا الذنب عليه، وحينئذ يحتمل أن يكون واجباً، ويحتمل أن يكون ندباً، لكن الحمل على الندب أولى لوجوه، منها ما يلي⁽¹²²⁾:

- 1- إن الحمل على الوجوب فيه حرج وضرر، وهو منفي بالنصوص؛ لقوله تعالى: ﴿٧٧﴾ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ۖ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿٧٨﴾⁽¹²³⁾، وقوله تعالى: ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾⁽¹²⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿٦٠﴾ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ

بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ۚ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ ۚ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾⁽¹²⁵⁾ ، وقوله تعالى: ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾⁽¹²⁶⁾ . فالحمل على النذب ليس كذلك، فكان أولى.

2- إن الرجحان مع عدم جواز الترك يستلزم مخالفة الأصل من وجه واحد، فكان أولى.
3- إن المندوب أكثر من الواجب، فكان الحمل عليه أولى، إذ الحمل على الأعم الأغلب أولى.

وأجيب عن هذا الدليل: بأن لا نسلم أن غالب فعله ﷺ من المندوبات بل إن غالب فعله من المباحات، كما أننا لا نسلم أن المندوب داخل في الواجب فيكون الواجب ندباً وزيادة كما قلتم؛ لأن المندوب يدخله جواز الترك بينما الواجب لا يدخل ذلك⁽¹²⁷⁾ .

ثالثاً: أدلة القائلين بالإباحة:

استدلوا بالمعقول:

قالوا: إن فعله ﷺ المجرد يدل على الإباحة، وذلك لأن فعله لا يكون حراماً ولا مكروهاً، لأن الأصل عدمه والظاهر خلافه، فإن وقوع ذلك من آحاد عدول المسلمين نادر فكيف من أشرف المرسلين، وعند ذلك إما أن يكون فعله وجباً أو مندوباً أو مباحاً، والأصل عدم الوجوب والنذب، لأنهما لا يثبتان إلا بدليل ولم يقم الدليل فتبقى الإباحة وهو المطلوب⁽¹²⁸⁾ .

وأجيب عن هذا الدليل: بأنه إن أردتم أنه ﷺ أطلق لنا حكم هذا الفعل، لأنه مباح فهذا تحكم لم يدل عليه عقل ولا سمع وهو باطل، وإن أردتم أن الأصل في الأفعال نفي الحرج فيبقى الفعل على ما كان قبل الشرع فهذا حق ولكن لا دلالة لفعل قبل ورود الشرع⁽¹²⁹⁾ .

رابعاً: أدلة القائلين بالوقف

استدل القائلون بالوقف⁽¹³⁰⁾ في حق أفعال الرسول ﷺ بما يلي:

إن صورة فعله ﷺ لا تعطي حكماً؛ لأن صورتها في الواجب، والندب، والإباحة سواء، ولا يمكن صرفها إلى أحد هذه الأحكام إلا بدلالة، ألا ترى إلى ما روي عنه ﷺ كيف واصل الأفعال بالأقوال، فقال في أفعاله، ومناسكه: "خذوا عني مناسككم"، وصلى، وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وصلى به جبريل، وقال: "الوقت فيما بين هذين"⁽¹³¹⁾، وقال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأَنْصِتُوا، وإذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً"⁽¹³²⁾، ولو كان للفعل مقتضى كالقول، لما احتاج إلى هذا كله، وكفاه الفعل.

وقد وصل القول بالفعل حيث قال: "الشهر تسع وعشرون"، ثم قال: هكذا وهكذا⁽¹³³⁾، يشير بأصبعه فعلاً، وقال قولاً، وشبك بين أصابعه⁽¹³⁴⁾، وبين آية الوضوء بفعله⁽¹³⁵⁾، ولم يدل ذلك على أن القول ليس بدلالة بنفسه. وهذا يتحقق بأن الإباحة إذن، وإطلاق على مذاهب الناس كلهم، سوى من قال ليس لنا فعل مباح، وهو «الكعب»، وقد أجمع أهل الإثبات للإباحة: أن ذلك لا يحصل إلا بإذن سمعي، ولا سمع بالإذن لنا في فعل مثل ما فعله الرسول ﷺ.

وأما **الندب**: فهو نوع استدعاء، وحث من غير حتم، وهو استدعاء على صفة، والفعال إذا لم يكن في فعله إشارة مفهومة تعطي الاستدعاء، كان صورة فعله هيئة من هيئاته، يصح أن تكون مستدعاة منه باستدعاء غيره، وهو الأعلى الطالب منه تلك الهيئة باكتسابه لها، فأما أن تقع استدعاء وطالباً لمثلها من غيره فليس ذلك وضعاً، ولا عرفاً، وإنما تصير الأفعال كالاستدعاء إلى تعليق الأمر الصريح عليها، فقيل: إذا أنا قمت فصل، وإذا قعدت فصدق، أو إذا قمت فقم، وإذا قعدت فاقعد، فأما وجود صورة صامتة، فمن أي وجه تكون استدعاء⁽¹³⁶⁾.

وأما **الوجوب**، فأبعد، فيمتنع من حيث امتنع الندب؛ لأن في الإيجاب طلباً، واستدعاء وزيادة -هي الحتم- فإذا امتنع حصول الاستدعاء بمجرد الندب من

صورة الفعل الأولى أن يمتنع الاستدعاء الحتم الواجب.

وإذا لم تعط الصورة حكماً من الفعل لغير الفاعل، جئنا إلى حكم الفعل في حقه، فوجدناه متردداً بين أن يكون وجد منه امتثالاً لأمر ندب، أو لأمر إيجاب، أو فعله ابتداء من نفسه، فلا طريق إلى القول بأنه أمر لنا لعدم الاستدعاء، وتردد الفعل، لو ثبت أنه مستدعى منه ﷺ، فضلاً عن أن يكون موجباً، فلم يبق إلا الوقف إلى أن يقوم دليل التعيين⁽¹³⁷⁾.

وأجيب عن ذلك: بأنه إن كان قولكم بالوقف يمنع الأمة من أن يفعلوا مثل فعله ﷺ المجرد ويلومهم عليه فقد أثبت صفة الإباحة وعليه لا يتحقق الوقف لذي قلتم به⁽¹³⁸⁾. بمعنى آخر: إن أفعاله ﷺ محموله على التشريع ما لم يدل الدليل على الاختصاص، وعند ذلك فلا وجه للوقف⁽¹³⁹⁾.

منشأ الخلاف:

بعد عرض أدلة كل فريق في حكم أفعال النبي ﷺ، ودلالاتها في حق أمته يظهر أن سبب الاختلاف بين العلماء فيها يعود إلى الاختلاف في فهمهم للنصوص القرآنية التي تأمر باتباع الرسول ﷺ، فمن حملها على الوجوب قال بالوجوب ومن حملها على الندب قال بالندب وهكذا⁽¹⁴⁰⁾.

الرأي الرابع:

قبل القول بالراجح لابد من التأكيد على أنه إذا وجدت القرينة الدالة على الحكم لم يعد أثر للاختلاف وهو حال أكثر أفعاله ﷺ وعليه فدائرة الخلاف تنحصر في أفعال الرسول ﷺ المجرد عن القرينة، ثم إن الناظر في الأدلة التي استدل بها كل فريق يجد أن الخلاف قوياً ولكل فريق وجهة نظره المقنعة إلى حد كبير، وإذا كان لابد من الترجيح فإن الذي يظهر بعد ذلك، هو القول بأن فعله ﷺ، المجرد عن القرينة يدل على الندب ذلك أن الندب يمثل الحالة الأعم من أفعاله ﷺ ولأن الوجوب يحتاج إلى دليل خاص كما أن القول بالإباحة أو التوقف لا يتناسب مع الفعل الصادر عن النبي ﷺ لأنه بعث مشرعاً، والله أعلم⁽¹⁴¹⁾.

المطلب الثالث

الفروع الفقهية المترتبة على اختلاف الأصوليين

في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد

الفرع الأول: الترتيب في الوضوء

ثبت أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ مرتباً بحسب الترتيب الوارد في آية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿٥﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾⁽¹⁴²⁾، وحافظ على ذلك في كل وضوء، وعليه فلو توضأ إنسان ولم يأت بأعضاء الوضوء مرتبة على حسب ما جاءت به الآية. بحيث لو غسل يديه قبل وجهه فهل يصح وضوؤه أم لا يصح؟.

وبناء على الاختلاف في دلالة فعله ﷺ أثر على الحكم في هذا الفصل

مختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: للشافعية والحنابلة والظاهرية، إن الترتيب فرض من فروض الوضوء لا يصح الوضوء إلا به⁽¹⁴³⁾.

القول الثاني: للحنفية والمالكية والثوري والأوزاعي وغيرهم، إن الترتيب في الوضوء سنة وليس فرضاً، ويصح الوضوء بدونه⁽¹⁴⁴⁾.

منشأ الخلاف:

1- الاختلاف في فعله ﷺ حيث إنه لم يرد عنه أن توضأ إلا مرتباً فهل فعله يُحمل على الوجوب أم على الندب، فمن حمله على الوجوب قال بوجوب الترتيب، ومن حمله على الندب قال بعدم جوب الترتيب⁽¹⁴⁵⁾، وهذا هو السبب الذي يهمل في هذه المسألة.

2- الاختلاف في عنى الواو في آية الوضوء هي تقتضي الترتيب أم تقتضي الجمع، فمن قال إنها تقتضي الترتيب، قال بوجوبه في الوضوء، ومن قال إنها تقتضي

الجمع، قال بعدم وجوب الترتيب في الوضوء.

الأدلة:

أولاً: أدلة القول الأول: القائلين بوجوب الترتيب في الوضوء، استدلوا بالقرآن والسنة.

أ - القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾⁽¹⁴⁶⁾.

وجه الاستدلال: من عدة وجوه:

- 1- إن عطف الأعضاء بحرف الواو موجب للتعقيب والترتيب⁽¹⁴⁷⁾.
- 2- إن الله تعالى ذكر ممسوحاً بين مغسولين، ومن عادة العرب الجمع بين المتجانسين إلا لفائدة، والفائدة هنا هي الترتيب⁽¹⁴⁸⁾.
- 3- إن العرب إذا ذكرت أشياء عطفت بعضها على بعض، وبدأت بالأقرب فالأقرب، ولا يخالفون ذلك إلا لمقصود، فلما بدأ الله - عز وجل - بالوجه ثم الرأس ثم الرجلين، دل ذلك على الأمر بالترتيب⁽¹⁴⁹⁾.

ب - السنة:

استدلوا بفعله ﷺ في الوضوء، فكل من روى من الصحابة ﷺ صفة وضوئه ﷺ لم يذكره إلا مرتباً، وذلك من كثرتهم وكثرة المواطن التي ذكروها، حتى بلغت رواياتهم حد الاستفاضة، ولو كان الترتيب غير واجب لتركه الرسول ﷺ كما فعل ذلك في التثليث⁽¹⁵⁰⁾.

ثانياً: أدلة القول الثاني: استدلووا بالقرآن والسنة:

أ - القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿٥﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾⁽¹⁵¹⁾.

وجه الاستدلال: إن الآية ذكرت أعضاء الوضوء وعطف بعضها على بعض بالواو، والواو لمطلق الجمع، فدل ذلك على عدم وجوب الترتيب وإنما الواجب هو تطهير أعضاء الوضوء على أي وجه كان⁽¹⁵²⁾.

ب - من السنة:

1- ما روي عن النبي ﷺ أنه نسي مسح رأسه في وضوئه، فتذكر بعد فراغه فمسحه بببل في كفه⁽¹⁵³⁾.

وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ مسح برأسه بعد الفراغ من الوضوء ولم يُعِد تطهير العضو الي يلي مسح الرأس فدل ذلك على عدم وجوب الترتيب.

2- ما روي عن علي عليه السلام أنه قال: "ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت"⁽¹⁵⁴⁾.

3- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أنه توضأ فغسل وجهه ثم رجليه، ثم مسح رأسه بفضل وضوئه"⁽¹⁵⁵⁾.

فهذه الروايات صريحة الدلالة على عدم وجوب الترتيب في الوضوء.

الاعتراضات على الأدلة:

أولاً: الاعتراضات على أدلة القائلين: بوجوب الترتيب في الوضوء.

1- اعتراض على استدلالهم بالآية: بأن معكم في أن العرب لا تقطع النظر عن النظري ولا تخالف المؤلف إلا لفائدة، ولكننا نخالفكم في أن الفائدة هي الترتيب،

فلم لا تكون الفائدة هي التنبيه والإشارة إلى الاقتصاد في صب الماء عند غسل الرجلين باعتبارها مظنة الإسراف، وقد جعلها بعد مسح الرأس إشارةً وتنبيهاً إلى الاعتدال في غسلها بدون إسراف، كما أن الواو في الآية هي لمطلق الجمع كما ذكر فدل ذلك على عدم وجوب الترتيب⁽¹⁵⁶⁾.

2- اعترض استدلالهم بفعل النبي ﷺ إن مواظبة النبي ﷺ على الفعل لا تكفي دليلاً على وجوب ذلك الفعل، بدليل تحقق المواظبة في المضمضة والاستنشاق مع عدم وجوبهما⁽¹⁵⁷⁾.

ثانياً: الاعتراضات على أدلة القائلين: بأن الترتيب في الوضوء سنة:

- 1- اعترض على استدلالهم بالآية: بأن نسلم لكم أن الواو في الآية لمطلق الجمع، ولكن الآية ذكرت ممسوحاً بين مغسولين، فدل ذلك على وجوب الترتيب⁽¹⁵⁸⁾.
- 2- اعترض على استدلالهم بالأحاديث: إن هذه الأحاديث ضعيفة ولا تقوم بها حجة، كما أنها عارضت الروايات الصريحة الصحيحة المستفيضة، التي وصفت وضوء النبي ﷺ مرتباً، لذا ترجح هذه الروايات الصحيحة على ما ذكرتم من روايات⁽¹⁵⁹⁾.

الترجيح:

بعد النظر في أدلة الفريقين الذي يترجح في هذه المسألة هو القول الثاني القائل بسنية الترتيب لوضوح أدلتهم؛ ولأن فعله ﷺ المجرد عن القرينة يدل على الندب فيما رجحناه ولم يثبت دليل قاطع على وجوب الترتيب، ومواظبته ﷺ على الترتيب لا تعني بالضرورة وجوبه خاصة عند عدم وجود ما يدل على ذلك⁽¹⁶⁰⁾.

الفرع الثاني الطهارة في الطواف

ثبت أن رسول الله ﷺ توضعاً ثم طاف حول الكعبة، دون أن يثبت ما يدل على وجوب الوضوء أو عدمه، وعليه لو طاف إنسان بالكعبة في الحج أو العمرة وهو على غير طهارة من حدث أكبر أو أصغر، فهل يصح طوافه ويجزئه أم لا

يصح ولا يجزئه؟.

اختلف العلماء في المسألة على قولين:

القول الأول: للحنفية ورواية عن الإمام أحمد، أن الطهارة ليس شرطاً لصحة الطواف ويجوز الطواف بدونها⁽¹⁶¹⁾.

القول الثاني: للمالكية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد تشترط الطهارة من الحدث والنجس لصحة الطواف ولا يصح الطواف بدونها⁽¹⁶²⁾.

منشأ الخلاف:

1- الاختلاف في القواعد الأصولية، فالحنفية يرون أن اشتراط الطهارة في الطواف زيادة على النص القطعي بخبر الواحد الظني والزيادة على النص نسخ ولا ينسخ الظني القطعي، بينما الجمهور لا يرون ذلك بل يعتبرونه تخصيصاً ويجوز عندهم تخصيص القطعي بالظني⁽¹⁶³⁾.

2- الاختلاف في فعله ﷺ المجرد حيث إنه توضأ ثم طاف فالمالكية والشافعية ومن وافقهم حملوه على الوجوب، بينما الحنفية لم يحملوه على الوجوب⁽¹⁶⁴⁾.

الأدلة:

أولاً: أدلة القول الأول: استدلووا على عدم اشتراط الطهارة في الطواف بما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿٢٨﴾ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾⁽¹⁶⁵⁾.

وجه الاستدلال: إن الطواف هو اسم للدورات حول البيت، وذلك يتحقق من المحدث والظاهر، واشتراط الطهارة يكون زيادة على النص، وهذه الزيادة لا تثبت بخبر الواحد ولا بالقياس وعليه لا تشترط الطهارة في الطواف⁽¹⁶⁶⁾.

2- إن الطواف من حيث إنه ركن لا يستدعي الطهارة قياساً على سائر الأركان. إذ يقاس الطواف على سائر أركان الحج: كالسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة في عدم اشتراط الطهارة، فكما لا تشترط الطهارة فيها لا تشترط في الطواف⁽¹⁶⁷⁾.

ثانياً: أدلة القول الثاني: استدل على اشتراط الطهارة في الطواف بما يلي:
استدلوا بالسنة بعدة أدلة منها:

1- ما روته عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ أنه حينما أراد الطواف توضأ ثم طاف⁽¹⁶⁸⁾.

وجه الاستدلال: إن النبي ﷺ طالما توضأ ثم طاف، فإن فعله ﷺ يحمل على الوجوب، وعليه يشترط الطهارة في الطواف⁽¹⁶⁹⁾.

2- حديث عائشة رضي الله عنها وهو أن النبي ﷺ قال لها حين حاضت أثناء الحج «افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي»⁽¹⁷⁰⁾.

وجه الاستدلال: الحديث صريح الدلالة في اشتراط الطهارة في الطواف؛ لأن النبي ﷺ نهى عائشة رضي الله عنها عن الطواف بالبيت حتى تغتسل والنهي في العبادات يقتضي الفساد فدل ذلك على وجوب الطهارة في الطواف⁽¹⁷¹⁾.

3- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى قد أحل فيه الكلام، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير"⁽¹⁷²⁾.

وجه الاستدلال: إنه ﷺ سمى الطواف صلاة، وإذا ثبت أنه في الشرع كالصلاة لم يجز إلا بطهارة⁽¹⁷³⁾.

من المعقول: قالوا الطواف عبادة تجب فيها الطهارة، فوجب ألا يسقط فرضها بغير طهارة كالصلاة فإن كل من لا يصح منه فعل الصلاة لا يصح منه فعل الطواف⁽¹⁷⁴⁾.

الاعتراض على الأدلة:

أولاً: الاعتراض على أدلة القول الأول:

الرد عل استدلالهم بقوله تعالى: أَلْقِيْمَةً وَذُرْعَابٍ لِّئَلَّا يَعْلَمَ⁽¹⁷⁵⁾ ، وذلك من

وجهين:

1- إن الآية عامة ويجب تخصيصها بفعله ﷺ، وهو لم يطف إلا على طهارة،

وعليه تجب الطهارة في الطواف.

2- إن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه⁽¹⁷⁶⁾.

الرد على استدلالهم بالمعقول:

إن الطهارة لما لم تكن واجبة في السعي والوقوف بعرفة لم تكن شرطاً في صحة السعي والوقوف، ولما كانت الطهارة واجبة في الطواف كانت شرطاً في صحة الطواف⁽¹⁷⁷⁾. بمعنى آخر: إن الطهارة ثبتت في الطواف بدليل، بينما لم يدل الدليل على اشتراطها في بقية أركان الحج ومنها السعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة.

الاعتراض على أدلة القول الثاني:

1- الرد على استدلالهم بفعل النبي ﷺ، وأنه توضاً ثم طاف: إن فعله ﷺ المجرد لا يدل على الوجوب بل يدل على الأفضل⁽¹⁷⁸⁾.

2- الرد على استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها: "أفعلني ما يفعل الحاج إلا أن تطوفي بالبيت". بأن الحيض حدث أكبر، فلا يستدل به على أن المحدث حدثاً أصغر، حيث لا يجوز له الطواف بالبيت، إذ المانع من الطواف هو الحيضة وليس الحدث الأصغر، بل إن الحديث فيه ما يفيد عدم وجوب كون الطواف على طهارة؛ لأنه ﷺ لم يأمرها إلا بانتظار انقطاع حيضتها ولم يأمرها بأن تتوضأ للطواف⁽¹⁷⁹⁾.

3- الرد على استدلالهم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن الطواف بالبيت صلاة..» وذلك بعدة وجوه:

الوجه الأول: الحديث موقوف على ابن عباس ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ⁽¹⁸⁰⁾.

الوجه الثاني: إن تشبيهه ﷺ الطواف بالصلاة هو في الثواب دون الحكم، كما أن الصلاة تختلف عن الطواف، فالكلام مفسد للصلاة وغير مؤثر في الطواف، والمشي مفسد للصلاة والطواف لا يتأدى إلا به⁽¹⁸¹⁾.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الفريقين والمناقشات التي دارت بينهم يمكن القول بأن الراجح من بين القولين هو القول الذي يوجب الطهارة في الطواف وذلك لأن رسول الله ﷺ لم يجز لعائشة رضي الله عنها الطواف بالبيت حتى تغتسل من حيضتها. ولأنه ﷺ اعتبر الطواف صلاة، فوجب الطهارة. وإنما رجحت القول بوجود الطهارة في الطواف -مع أنني رجحت أن دلالة الفعل المجرد تفيد النذب- لما ثبت من أدلة تخرج الطهارة في الطواف عن كونها فعلاً مجرداً عن القرينة، ولو ثبت أن الطهارة فيه لم تقتزن بها قرينة لقلنا بالنذب بناء على ما رجحناه.

الفرع الثالث عقد نكاح المُحرم

وردت بعض الأحاديث بزواجه ﷺ وهو محرم وأخرى تدل على عدم صحة ذلك، وعليه لو أن إنساناً متلبس بالإحرام في الحج أو العمرة وعقد نكاحاً له أو لغيره فهل يصح هذا العقد بناء على أن فعله ﷺ المجرد يدور بين الوجوب والنذب والإباحة، أم لا يصح بناء على ما ورد مما يدل على المنع؟.

اختلف العلماء في المسألة على قولين:

القول الأول: لأبي حنيفة وصاحبيه وسفيان الثوري وغيرهم، قالوا: يجوز للمُحرم أن يتزوج ويُزوج، وهو مروي عن عدد من الصحابة ﷺ منهم: ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك، وغيرهم⁽¹⁸²⁾.

القول الثاني: للجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة، قالوا: لا يصح للمُحرم أن يتزوج أو يُزوج، وهو مروي عن عدد من الصحابة والتابعين ﷺ منهم: عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشار والزهري، وغيرهم⁽¹⁸³⁾.

منشأ الخلاف:

1- الاختلاف في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد، فالحنفية الذين يقولون بالإباحة قالوا بصحة عقد زواج المحرم، بينما الجمهور قالوا بعدم جوازه، وذلك لورود أدلة أخرى تفيد ذلك⁽¹⁸⁴⁾، وهذا هو منشأ الخلاف المهم.

2- تعارض ظواهر النصوص حيث تعارض حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو: «أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو مُحْرَم»⁽¹⁸⁵⁾، مع عدة أحاديث منها حديث ميمونة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال»⁽¹⁸⁶⁾، وحديث عثمان رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ قال: لا ينكح المحرم ولا ينكح»⁽¹⁸⁷⁾، وغير ذلك من الأحاديث⁽¹⁸⁸⁾.

الأدلة:

أولاً: أدلة القول الأول: وهم الحنفية ومن وافقهم حيث استدلوا بالسنة والقياس والمعقول:

1- السنة:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "إن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم".
وجه الاستدلال: أن الحديث واضح الدلالة على جواز نكاح المحرم؛ لأن النبي ﷺ فعله، وأدنى ما يدل عليه فعل النبي ﷺ هو الجواز⁽¹⁸⁹⁾.

2- القياس:

قياس النكاح على الرجعة، فلو راجع المُحْرَم زوجته كان ذلك صحيحاً بالاتفاق، وكذلك نكاحه⁽¹⁹⁰⁾.

3- المعقول:

إن النكاح عقد معاوضة، والمحرم غير ممنوع من مباشرة عقود المعاوضات: كالشراء ونحوه، وعليه يجوز له النكاح والإنكاح، ولو جعل عقد النكاح بمنزلة الوطاء لكان تأثيره في إيجاب الجزاء؛ أي الفدية أو إفساد الإحرام⁽¹⁹¹⁾.

ثانياً: أدلة القول الثاني: وهم جمهور المالكية والشافعية والحنابلة ومن وافقهم حيث استدلوا بالسنة والمعقول:

أ- السنة:

1- حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ينكح المحرم ولا ينكح». وجه الاستدلال: الحديث واضح الدلالة على عدم جواز نكاح المحرم أو إنكاحه.

2- عن أبي غطفان "أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم، فرد عمر رضي الله عنه نكاحه" (192).

ب- المعقول:

- 1- إن النكاح من دواعي الجماع، فوجب أن يكون الإحرام مانعاً له (193).
- 2- إن النكاح معنى يثبت به الفراش، فوجب أن يمنع منه الإحرام كالوطء (194).

الاعتراضات على الأدلة:

الاعتراض على أدلة الحنفية:

اعترض الجمهور على استدلال الحنفية بحديث ابن عباس بعدة وجوه، هي ما يلي:

1- إن الروايات اختلفت وتعددت في نكاح ميمونة رضي الله عنها، فقد روى يزيد ابن الأصم عن ميمونة وهو ابن أختها "أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال". وعن أبي رافع "أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة رضي الله عنها حلالاً، وبنى بها حلالاً، وكنت الرسول بينهما". وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح، فرجحنا رواية الأكثرين: أن الرسول ﷺ تزوجها حلالاً، كما أن رواية أنه تزوجها حلالاً هي من جهة صاحبة القصة ميمونة رضي الله عنها، وهي أعلم بها من غيرها، وأيضاً رواية أبي رافع فقد كان السفير بين النبي ﷺ وميمونة رضي الله عنها فهو أعلم بتفاصيل هذه الحادثة، لذلك ترجح هذه الروايات على رواية ابن عباس رضي الله

عنهما⁽¹⁹⁵⁾.

2- إذا تعارضت الروايات تعين الجمع، فيؤول حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن قوله: "محرمًا"؛ أي في الحرم؛ أي تزوجها في الحرم وهو حلال، أو تزوجها في الشهر الحرام، خاصة وأن ذلك شائع في اللغة والعرب، فيقال: أنجد إذا دخل أرض نجد وأحرم إذا دخل أرض الحرم⁽¹⁹⁶⁾.

3- لعل ذلك الفعل من خصوصيات النبي ﷺ خاصة، وأنه أملك الناس لإربه، ويباح له في النكاح ما لا يباح لغيره⁽¹⁹⁷⁾.

الرد على قياس النكاح على الرجعة: هذا قياس مع الفارق؛ لأن الرجعة ليست نكاحاً، كما أن النهي في الشرع ورد عن النكاح وليس عن الرجعة⁽¹⁹⁸⁾.
ثانياً: الاعتراض على أدلة الجمهور:

رد الحنفية على استدلال الجمهور بحديث عثمان أن النبي ﷺ قال: «لا ينكح المحرم ولا يُنكح» بعدة جوه:

1- يُحمل النهي الوارد في الحديث على الوطء دون العقد، فإن النكاح في اللغة يعني الوطء حقيقةً ويستخدم في العقد مجازاً، ولو جُعل عقد النكاح بمنزلة لوطء لكان تأثيره في إيجاب الفدية أو فساد الإحرام لا في بطلان عقد النكاح⁽¹⁹⁹⁾.

2- يُحمل النهي الوارد في حديث عثمان رضي الله عنه على الكراهة، جمعاً بين الأدلة⁽²⁰⁰⁾.

3- إن حديث ابن عباس مثبت وحديث عثمان نافي، فيقدم حديثنا المثبت على حديثكم النافي كما عُرف في الأصول⁽²⁰¹⁾.

رد الجمهور على ذلك:

إن حمل النهي في حديث عثمان على الوطء دون العقد غير صحيح وذلك لما يلي:

1- إن راوي الحديث أبان بن عثمان، ومن حضره قد عقلوا معنى الحديث وفهموا أن المراد منه العقد.

- 2- إن حملته على العقد أولى من حملته على الوطء، لأنه أعم ويتناول الأمرين.
- 3- إن تحريم العقد حكم يستفاد من حديث عثمان، أما تحريم الوطء فمستفاد من قوله تعالى: ﴿١٩٦﴾ الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۖ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ ۗ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴿١٩٧﴾⁽²⁰²⁾، لذلك يُحمل النهي الوارد في حديث عثمان على العقد دون الوطء⁽²⁰³⁾.

الترجيح:

وبعد عرض مناقشة أدلة كل فريق يتضح أن الراجح هو رأي الجمهور القائلين بعدم جواز نكاح المحرم وإنكاحه، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارض، حيث إن حديث عثمان الناهي عن النكاح يعترض نصاً صريحاً في المسألة، بينما حديث ابن عباس الذي استدل به الحنفية مع صحته إلا أنه معارض بعدة أحاديث منها رواية صاحبة القصة ميمونة رضي الله عنها بأنه ﷺ تزوجها حلالاً ومعلوم أن صاحب القصة والحادثة هو أعلم بها من غيره ويقدم كلامه على الجميع، فلذلك فإن الراجح هو رأي الجمهور والله أعلم.

الخاتمة:

من خلال البحث لهذا الموضوع أستطيع أن أوضح أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

- 1- أن أفعال الرسول ﷺ لا تخرج عن كونها إما واجبة أو مندوبة أو مباحة، وأنها قسم من أقسام السنة المشرفة.
- 2- أن أفعاله ﷺ منها الجبلية ومنها الخاصة به ومنها ما اقترن بها ما يدل على الحكم ومنها المجردة عن القرينة.
- 3- أن الراجح من الأقوال في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد عن القرينة أنه يفيد الندب، وعليه فإذا صدر فعل عن النبي ﷺ ولم يقترن به ما يدل على حكمه فإنه يحمل على الندب.

4- أن الخلاف في دلالة فعل النبي ﷺ المجرد على الأحكام كان له أثر في بعض الفروع الفقهية كالترتيب في الوضوء، والطهارة في الطواف، وعقد نكاح المحرم.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة توجيه طلاب العلم الشرعي والباحثين فيه للاهتمام بعلم أصول الفقه فهما ودراسة وبحثاً.
- 2- كتابة أبحاث أصول الفقه مع الفروع الفقهية التي تتعلق بها زيادة في التوضيح للقاعدة وأثرها على الفقه.
- 3- عقد المزيد من الأبحاث في دلالات أفعاله ﷺ عموماً لمعرفة ما يجب مما يستجيب أو يباح من الأفعال في حق العباد.
- 4- التأكيد على أهمية إقامة المؤتمرات الإسلامية والدولية الخاصة في دلالة أفعال النبي ﷺ المجرد على الأحكام، للاستفادة مما يستجد من فروع فقهية ذات علاقة بهذا الخصوص.

هوامش البحث:

- (1) انظر: أدب القاضي (368/1)، الأحكام السلطانية (ص/84-85).
- (2) سورة النحل: آية: (44).
- (3) انظر: لسان العرب، مادة «سنن» (225/13)، القاموس المحيط مادة «سنن» (237/4)، أساس البلاغة، مادة «سنن» (ص/310-311).
- (4) انظر: المصادر السابقة المادة نفسها.
- (5) انظر: تهذيب اللغة، مادة «سنن» (298/12).
- (6) انظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/32)، أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (450/1).
- (7) انظر: توجيه النظر: (ص/2)، السنة ومكانتها في التشريع للسباعي (ص/41).
- (8) انظر: المعتمد (338/1)، الإحكام في أصول الأحكام (223/1)، العدة (166/1).
- (9) انظر: موقع مكانة العلماء وواقع الأمة على الانترنت، معاني السنة عند المحدثين والفقهاء.
- (10) أخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بغيره، سنن ابن ماجة ج 2 ص 784 رقم (2340) وقال الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ج 2 ص 35 برقم (1895): (صحيح بمجموع طرقه).

- (11) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب زكاة الغنم (ص/240) الحديث رقم (1454).
- (12) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدأ الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (ص/19) الحديث رقم (1) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب قوله «إنما الأعمال بالنيات» (ص/920) الحديث رقم (1907).
- (13) أصول الفقه د. وهبة الزحيلي (450/1)، علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف (ص/32).
- (14) أصول الفقه د. وهبة الزحيلي (450/1)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/32).
- (15) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي، في الوقت (ص/62) الحديث رقم (338).
- (16) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية، باب اجتهد الرأي في القضاء، سنن أبي داود ج 3 ص 295، رقمه (3592).
- (17) أصول الفقه الإسلامي (450/1)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/33/32).
- (18) انظر: أصول السرخسي (282/1)، شرح اللمع (291/2)، المستسقى (133/1)، المسودة (ص/234)، الإحكام لابن حزم (100/1)، أصول الفقه الإسلامي د. وهبة الزحيلي (452/1)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/36).
- (19) انظر: أصول الفقه الإسلامي د. وهبة الزحيلي (452/1)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/36).
- (20) أصول الفقه الإسلامي د. وهبة الزحيلي (453-454/1) علم أصول الفقه (ص/36-37).
- (21) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، فتح الباري ج 1 ص 64، رقم (8).
- (22) انظر: تيسير التحرير (37/3) مختصر ابن الحاجب مع شرحه (55/2)، شرح تنقيح الفصول (ص/8356)، المستصفي (145/1)، نهاية السؤل (103/3)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص/91) شرح الكوكب المنير (345/2)، علم أصول الفقه الإسلامي للدكتور/ وهبة الزحيلي (454/1)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/37).
- (23) انظر: القاموس المحيط، باب العين مادة فعل (ص/1348).
- (24) للجرجاني (ص/215-216).
- (25) انظر: إرشاد الفحول (ص/33).
- (26) من حديث جابر قال في حديث ماعز، فرجم حتى مات، فقال له النبي ﷺ خيراً، ولم يصل عليه، متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب الرجم بالمصلى (206/8)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (1318/3).
- (27) سرق رداء صفوان وهو متوسد له، فقطع النبي ﷺ سارقه. أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في من سرق من حرز (450/2)، والنسائي في المجتبى، كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزاً، وما لا يكون (61-62/8)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب من سرق من الحرز (466-465/2)، والدرامي في سننه، كتاب الحدود، باب السارق يوهب منه السرقة بعدما سرق (172/2)، والإمام مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان (834-835/2).
- (28) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (39/8)، ميزان الأصول (ص/456)، البحر المحيط (176/4)،

- الواضح في أصول الفقه (126/4)، العدة (734/3)، المسودة (187).
- (29) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة (111/2) الحديث رقم (631)، وكتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، (93/4)، الحديث رقم (6008)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب أحق بالإمامة (180/5-181)، الحديث رقم (674).
- (30) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة (943/2)، الحديث رقم (2197)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار (456/1)، وابن ماجه، في سننه، كتاب المناسك، باب الوقوف بجمع (1006/2)، الإمام أحمد في مسنده (301/3).
- (31) سورة البقرة، آية رقم: (43).
- (32) سورة آل عمران، آية رقم: (97).
- (33) سورة المائدة، آية رقم: (38).
- (34) أخرجه: الدارقطني في سننه، حديث أن الرسول أتى بسارق، فقطع يده من مفصل الكوع، وفي إسناده مجهول (405/3)، وأبو شيبة في مصنفه من مرسل جابر، أن النبي قطع من المفصل، وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب الحدود والديات (204/30) الحديث رقم (363)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، قال: كان صفوان بن أمية بن خلف نائماً في المسجد، ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق فأخذها، فأتي النبي، ثم أمر بقطعه من المفصل، والمراد بالمفصل الكوع.
- (35) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (39/8)، البحر المحيط (176/4).
- (36) انظر: ميزان الأصول (ص/456).
- (37) انظر: البحر المحيط (176/4)، الواضح (126/4)، ميزان الأصول (ص/456)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (39-40).
- (38) ينظر: المراجع السابقة.
- (39) البحر المحيط (176/4)، الواضح (126/4).
- (40) انظر: البحر المحيط (126/4)، ميزان الأصول (ص/456).
- (41) رواه البخاري عن ابن عباس قال: شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم، صحيح البخاري (2130/5).
- (42) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (ص/310) الحديث رقم (1929).
- (43) انظر: البحر المحيط (77/4).
- (44) روي عن ابن عمر أنه قال: وأما النعال السبئية، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعل التي ليس فيها شعر، ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب النعال السبئية وغيرها (ص/8964) الحديث رقم (5850).
- انظر: صحيح البخاري (185/5).
- (45) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب خاتم الفضة، (ص/965) الحديث رقم (5867)، وكتاب الاعتصام، باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ (ص/269) الحديث رقم (7298).
- (46) انظر: البحر المحيط (177-178).
- (47) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب من انتظر الإقامة (ص/116) الحديث رقم (626)، كتاب

- الوتر، باب ما جاء في الوتر، كتاب التهجد، باب طول السجود في قيام الليل (ص/188) الحديث رقم (1123)، وباب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر (ص/193) الحديث رقم (1160)، وكتاب الدعوات، باب اضطجع على الشق الأيمن (ص/124)، الحديث رقم (6310)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل.. الخ (ص/333) الحديث رقم (736).
- (48) أخرجه: البخاري في صحيحه، عن ابن عباس قال: طاف النبي ﷺ على بغير، كلما أتى الحجر أشار إليه، كتاب الحج، باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه (ص/264) الحديث رقم (1612)، وباب التكبير عند الركن (ص/265) الحديث رقم (1613)، باب المريض يطوف ركباً (ص/267) الحديث رقم (1632)، وكتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور (ص/885) الحديث رقم (5293)، ومسلم في صحيحه عن جابر قال: "طاف النبي ﷺ على راحلته بالبيت..". كتاب الحج، باب جواز الطواف على بغير وغيره.. الخ (ص/579) الحديث رقم (1272).
- (49) أخرجه: الترمذي في سننه أبواب العيدين، باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريق ورجوعه من طريق آخر (ص/140) الحديث رقم (541)، وقال: حديث (حسن غريب)، وابن ماجه في سننه كتاب، إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق ورجوعه من غيره (ص/251) الحديث رقم (297)، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجوع من المصلى من غير الطريق الذي خرج منه (ص/378/1)، والإمام أحمد في مسنده (338/2).
- (50) انظر: البحر المحيط (178/4).
- (51) انظر: أضواء البيان (39/8)، البحر المحيط (178/4).
- (52) انظر: البحر المحيط (178/4).
- (53) انظر: البحر المحيط (178/4).
- (54) انظر: البحر المحيط (178/4).
- (55) انظر: البحر المحيط (179/4)، ميزان الأصول (ص/456).
- (56) سورة الأحزاب، الآية: (50).
- (57) أخرجه: الحاكم في المستدرک، وقد ضعفه الذهبي في تعليقه على المستدرک (300/1).
- (58) انظر: البحر المحيط (179/4).
- (59) انظر: الموافقات (456/4).
- (60) انظر: حاشية البناني (128/2)، حجة الله البالغة (272/1).
- (61) من العلماء الذين فرقوا: الجويني، والآمدي، وابن الحاجب، والإسنوي، والشوكاني، وغيرهم. انظر: البرهان (183/1) الأحكام في أصول الأحكام (149/1)، مختصر المنتهى (ص/101)، إرشاد الفحول (ص/60).
- (62) انظر: الأحكام في أصول الأحكام (149/1).
- (63) انظر: نهاية السؤل (275/2).
- (64) العلماء الذين لم يفرقوا: الدبوسي السرخسي والشيرازي والغزالي والرازي والسبكي وغيرهم: انظر: تقويم الأدلة (ص/247)، المحرر للسرخسي (67/2)، التبصرة (ص/137) المستصفى (88/2)، المحصول (299/3)، الإبهاج شرح المنهاج (265/2).

- (65) انظر: نهاية الوصول (2121/5)، شرح نفائس الأصول (161/3)، ميزان الأصول (458)، التمهيد (314/2)، البحر المحيط (181/4)، تنشيف المسامع (902/2)، البرهان (326/1)، التبصرة (ص242)، العدة (735/3)، الإحكام في أصول الأحكام (174/1)، شرح تنقيح الفصول (ص292)، الإبهاج (290/2)، حاشية البناني (65/2)، غاية الوصول (ص92)، شرح الكوكب (292/2)، فواتح الرحموت (181/2)، المحصول (501/1)، المسودة (71)، تيسر التحرير (143/3)، إحكام الفصول (ص222)، إرشاد الفحول (ص38)، الحاصل (624/1)، كشف الأسرار للبخاري (201/3).
- (66) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (174/1)، التمهيد (314/2)، العدة (735/3)، المعتمد (277/1)، شرح تنقيح الفصول (288)، التبصرة (ص243).
- (67) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (149/1) المحصول (229/3)، التبصرة (ص137)، الإبهاج (265/2).
- (68) انظر: نفائس الأصول (23/8/5) المقدمة في أصول الفقه لابن القصار (ص61) التبصرة (ص137).
- (69) نقله البيضاوي عن الشافعي نفسه، انظر المنهاج مع الإبهاج (264/2)، وحكاة الشيرازي عن الصيرفي والفقهاء، وأبي حامد. انظر التبصرة (ص242).
- (70) نظر: البرهان (492/1-494)، التلخي صفي أصول الفقه (232/2).
- (71) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص288)، وعن الإمام مالك روايتان، الأولى الوجوب، كما نقله إمام الحرمين في التلخي ص (231/2)، وحكام ابن خويز منداد عنه، والثانية: الإباحة نسبه إليه الرازي في المحصول، والبيضاوي في المنهاج.
- انظر: مفتاح الوصول (ص897)، المحصول (346/3/1)، المنهاج مع الإبهاج (264/2).
- (72) انظر: الفصول في الأصول (76/2).
- (73) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار (201/3)، أصول السرخسي (86/2)، تيسير التحرير (122/3) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (181/2).
- (74) انظر: التبصرة (ص137).
- (75) انظر: المستصفي (89/2).
- (76) انظر: المحصول (230/3).
- (77) انظر: منهاج الوصول (273/2).
- (78) انظر: التمهيد (3/8/2).
- (79) انظر: المعتمد (377/1).
- (80) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (122/5)، المستصفي (215/2)، التلخي صفي أصول الفقه (230/2)، الإبهاج (266/2).
- (81) سورة الأحزاب، آية رقم (21).
- (82) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (172/1)، المحصول (232/3).
- (83) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (269/2)، نهاية السؤل (280/2).
- (84) سورة آل عمران، آية رقم (31).
- (85) سورة الأنعام، الآية رقم (155).

- (86) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (182/1).
- (87) التبصرة (ص/138)، الإحكام في أصول الأحكام (154/1)، نهاية السؤل (279/2).
- (88) سورة الحشر آية رقم (7).
- (89) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (182/1)، المحصول في علم الأصول (232/3).
- (90) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (155/1)، نهاية السؤل (280/2).
- (91) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الصيام. باب النهي عن الوصال في الصوم. (774/2)، الحديث رقم (1102).
- (92) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (2127/5)، الواضح في أصول الفقه (129/4).
- (93) سنن ابن ماجه (199/1) الحديث رقم (608).
- (94) سورة الأعراف، الآية رقم (31).
- (95) انظر: التبصرة (ص/139)، المستصفى (92/2)، المحصول (144/3)، الإحكام في أصول الأحكام (156/1).
- (96) هذا الحديث جزء من حديث طويل جاء في صلح الحديبية أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أصل الحرب وكتابة الشروط (178/3).
- (97) نهاية الوصول (217/5)، التلخي ص (ص/250) الإحكام في أصول الأحكام (152/1).
- (98) تكملة الحديث الذي جاء في صلح الحديبية وأخرجه: مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير- باب صلح الحديبية (1409/3).
- (99) انظر: التبصرة (ص/140) الإحكام في أصول الأحكام (157/1).
- (100) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (157/1).
- (101) أخرجه: البخاري في صحيحه في كتاب الصوم، باب القبلة للصائم، قالت بينما أنا م رسول الله في الخميعة إذ حضت فانسلت فأخذت ثياب حيزتي فقال مالك، أنفست قلت: نعم، فدخلت معه في الخميعة، وكانت هي ورسول الله يغتسلان من إباء واحد، وكان يقبلها وهو صائم (223/2).
- (102) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (2139/5).
- (103) نهاية الوصول إلى علم الأصول (2140/5)، الواضح في علم الأصول (132/5).
- (104) المستصفى (91/2)، التبصرة (ص/140)، الإحكام في أصول الأحكام (151/1).
- (105) أخرجه: ابن ماجة في سننه عن طريق الأزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها، كتاب التيم، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (ص/151)، الحديث رقم (608)، والإمام أحمد في مسنده (261/6).
- (106) أخرجه: ابن ماجة في سننه، كتاب التيم، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (ص/151)، الحديث رقم (608).
- (107) انظر: التبصرة (ص/140) المستصفى (92/2)، الإحكام في أصول الأحكام (175/1).
- (108) انظر: نهاية السؤل (280/2).
- (109) أخرجه: البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنه قال للركن: أما والله إني لا أعلم إنك حجر لا

تضر ولا تنفع، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ استملك ما استملكك، فاستلمه، ثم قال: فما لنا والرمل، إنما كنا راعينا المشركين، وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيء صنعه النبي ﷺ فلا نحب أن نتركه، كتاب الحج- باب الرمل في الحجو العمرة (161/2).

- (110) انظر: التبصرة (ص/246)، نهاية الوصول إلى علم الأصول (5/2143).
- (111) انظر: المستصفى (92/2)، الإحكام في أصول الأحكام (157/1).
- (112) المحصول (237/3)، التبصرة (ص/140)، الإحكام في أصول الأحكام (153/1).
- (113) المحصول (237/3)، الإحكام في أصول الأحكام (153/1)، المستصفى (91/2).
- (114) انظر: التبصرة (ص/140)، الإحكام في أصول الأحكام (153/1).
- (115) انظر: المحصول (344/3)، الإحكام في أصول الأحكام (157/1).
- (116) المستصفى (91/2)، المحصول (244/3)، الإحكام في أصول الأحكام (158/1).
- (117) انظر: التبصرة (ص/140)، الإحكام في أصول الأحكام (158/1).
- (118) انظر: المستصفى (91/2).
- (119) سورة الأحزاب، آية رقم (21).
- (120) الواضح في أصول الفقه (4/152)، العدة (3/45)، التبصرة (ص/243)، الإحكام في أصول الأحكام (178/1)، نهاية الوصول (5/2148)، نهاية السؤل (2/279).
- (121) نفائس الأصول (2/167) نهاية الوصول في دراية الأصول (5/2148)، التبصرة (ص/138) الإحكام في أصول الأحكام (135/1) التمهيد (2/328) المستصفى (2/90).
- (122) سورة الأحزاب، آية رقم (21).
- (123) سورة الحج، آية رقم (78).
- (124) سورة البقرة، آية رقم (286).
- (125) سورة النور، آية رقم (61).
- (126) سورة النساء، آية رقم (28).
- (127) انظر: المستصفى (1/90)، الإحكام في أصول الأحكام (158/1).
- (128) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (1/154)، نهاية السؤل (2/228).
- (129) انظر: المستصفى (2/90).
- (130) انظر: تيسير التحرير (3/123)، فواتح الرحموت (2/181)، أصول السرخسي (1/87)، حاشية البناني (2/68)، شرح تنقيح الفصول (ص/288)، البرهان (1/325)، الإبهاج (2/291)، اللمع (ص/37)، البحر المحيط (4/1819)، إرشاد الفحول (ص/37)، شرح الكوكب المنير (2/188)، المسودة (ص/169).
- (131) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في المواقيت (1/93)، والترمذي في عارضة الأحوذى، أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، (1/248-249)، والإمام أحمد في مسنده (1/333-354)، وابن ماجه نحوه عن ابن مسعود في سننه، لكتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (1/220).
- (132) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب في السطوح والمنبر والخبث، كتاب الأذان، باب إقامة الصلاة من تمام الصلاة، وباب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، وباب يهوي بالتكبير حين يسجد، وكتاب

- تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد، وكتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة، وكتاب المرض، باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة (106/1-176-184-187-203) (59/2-89) (152/7)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، وباب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره (308/1-311).
- (133) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب اللعان رواه ابن عمر مرفوعاً (439/9)، الحديث رقم (5302).
- (134) أخرجه الإمام في مسنده عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه (221/2).
- (135) أخرجه: الدراقطني في سننه حيث روى أنه عليه السلام توضأ مرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله صلاة امرئ إلا به، كتاب الطهارة، باب وضوء الرسول (80/1).
- (136) الواضح في أصول الفقه (144/4).
- (137) الواضح في أصول الفقه (144/4)، التبصرة (ص/137)، الإحكام في أصول الأحكام (145/1)، المحصول (230/3).
- (138) انظر: المحرر للسرخسي (68/1).
- (139) إرشاد الفحول (ص/61).
- (140) أثر الاختلاف في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد عن القرينة في الفروع الفقهية (ص/77).
- (141) أثر الاختلاف في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد عن القرينة في الفروع الفقهية (ص/81).
- (142) سورة المائدة، الآية رقم (6).
- (143) الحاوي للماوردي (139/1)، المجموع للنووي (443/1)، المغني لابن قدامة (156/1).
- (144) انظر: المبسوط (99/1)، الهداية (13/1)، بدائع الصنائع (22/1)، حاشية العدوي (177/1)، الثمر الداني (67/1).
- (145) انظر: بداية المجتهد (17/1)، مفتاح الوصول (ص/122).
- (146) سورة المائدة، الآية رقم (6).
- (147) انظر: الحاوي (140/1).
- (148) انظر: الحاوي (140/1)، المجموع (445/1)، المغني (156/1).
- (149) انظر: الحاوي (140/1)، المجموع (445/1).
- (150) انظر: المجموع (445/1)، المغني (156/1).
- (151) سورة المائدة: الآية رقم (6).
- (152) انظر: الهداية (13/1)، المبسوط (99/1)، بدائع الصنائع (22/1).
- (153) انظر: كشف الأسرار لليزدوي (131/1).
- (154) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (87/1).
- (155) انظر: سبل السلام (53/1).
- (156) انظر: البحر الرائق (28/1)، الواضح في الفقه المقارن (ص/61).
- (157) انظر: المبسوط (99/1).

- (158) انظر: الحاوي (140/)، المجموع (446/1)، المغني (156/1).
- (159) انظر: الحاوي (142/1)، المجموع (446/1).
- (160) أثر الاختلاف في دلالة فعل الرسول ﷺ المجرد عن القرينة في الفروع الفقهية (ص/85).
- (161) انظر: المبسوط (67/4)، الهدية (165/1)، المغني (397/3).
- (162) انظر: بداية المجتهد (342/1)، مفتاح الأصول (ص/121)، الحاوي (144/4)، المجموع (17/8)، المغني (397/3).
- (163) انظر: أصول البزدوي (227/1)، بدائع الصنائع (129/2).
- (164) انظر: مفتاح الأصول (ص/121).
- (165) سورة الحج، الآية رقم (29).
- (166) انظر: المبسوط (67/4)، بدائع الصنائع (129/2).
- (167) انظر: المبسوط (67/4).
- (168) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الطوف على وضوء (ص/268) الحديث رقم (1641) ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى.. الخ (ص/567) الحديث رقم (1235).
- (169) مفتاح الأصول (ص/121)، الحاوي (145/4)، السيل الجرار (322/1).
- (170) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت... الخ، (ص/270)، الحديث رقم (1650)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه، يجوز إفراد الحج.. الخ (ص/547)، الحديث رقم (1211).
- (171) انظر: المجموع (18/8).
- (172) أخرجه: النيسابوري في المستدرک، كتاب المناسك، باب إن الطواف مثل الصلاة (459/1).
- (173) انظر: الحاوي (145/4).
- (174) انظر: المغني (397/3).
- (175) سورة الحج، الآية رقم (29).
- (176) انظر: الحاوي (145/4)، المجموع (18/8)، مفتاح الأصول (ص/121).
- (177) انظر: الحاوي (145/1).
- (178) انظر: مفتاح الأصول (ص/121)، الشرح الممتع (194/1).
- (179) انظر: السيل الجرار (322/1)، الشرح الممتع (194/1).
- (180) الشرح الممتع (194/1).
- (181) المبسوط (67/7).
- (182) انظر: المبسوط (347/4)، بدائع الصنائع (310/2)، تبيين الحقائق (110/2).
- (183) انظر: الاستذکار (119/4)، الثمر الداني (462/1)، القوانين الفقهية (ص/132).
- (184) انظر: الحاوي (123/4)، المجموع (287/7)، المغني (318/3).
- (185) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول (ص/122)، بدائع الصنائع (310/2).

- (186) أخرجه أحمد في مسنده (221/1)، وقال الأرنبوط إسناداه صحيح.
- (187) البيهقي شرح السنة (253/7)، وقال حديث حسن.
- (188) البيهقي السنن الكبرى، (5301/1).
- (189) انظر: المبسوط (347/4)، بدائع الصنائع (310/2).
- (190) انظر: المبسوط (347/4)، تبين الحقائق (110/2).
- (191) انظر: المبسوط (347/4)، تبين الحقائق (110/2).
- (192) أخرجه مالك في موطأ هو باب نكاح المحرم 349/1.
- (193) الماوردي: الحاوي 125/4.
- (194) انظر: الحاوي (125/1).
- (195) انظر: المجموع (279/7)، الحاوي (125/4)، المغني (318/3).
- (196) انظر: المجموع (289/7)، المغني (318/3)، ابن عثيمين: الشرح الممتع (34/7).
- (197) انظر: المغني (318/3)، ابن عثيمين: الشرح الممتع (34/7).
- (198) انظر: المجموع (289/7).
- (199) انظر: المبسوط (347/4)، تبين الحقائق (110/2)، البحر الرائق (111/3).
- (200) انظر: شرح فتح القدير (234/3)، البحر الرائق (111/3).
- (201) انظر: شرح فتح القدير (234/3)، البحر الرائق (111/3).
- (202) سورة البقرة، من الآية: (197).
- (203) انظر: الحاوي (124/4).

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- (1) الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي، تحقيق د/ سيد الجميلي، دار (الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ).
- (2) إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد سليمان الباجي، تحقيق/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1995م.
- (3) الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1995م.
- (4) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1405هـ.
- (5) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق/ محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، 1412هـ - 1992م.
- (6) أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد شمس الأئمة، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.

- (7) أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية للدكتور/ محمد سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، عمان، الطبعة الثانية 1430هـ - 2010م.
- (8) البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين، تحقيق/ د. عبد العظيم الديب، قطر، 1399هـ.
- (9) البحر المحيط في أصول الفقه/ لبدر الدين الزركشي، تحرير الشيخ عبد القادر العاني، مراجعة د. عمر الأشقر، نشر وزارة الأوقاف، الكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1992م.
- (10) بدائع الصنائع، لأبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
- (11) تصنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق د. عبد الله ربيع، د. السيد عبد العزيز. مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية 1419هـ.
- (12) تيسر التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (13) التبصرة في أصول الفقه للشيخ الإمام أبي إسحاق الشيرازي، تحقيق د/ محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 1980م.
- (14) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني، تحقيق / د. مفيد أبو عمشة د. محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1406هـ - 1985م.
- (15) التقريب لحد المنطق، لابن حزم، تحقيق/ إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى 1900م.
- (16) التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق/ إبراهيم الإيباري، دار لكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1992م.
- (17) فوائح الرحموت لعبد العلي محمد بن نظام الدين بشرح مسلم الثبوت لمحبة الله بن عبد الشكور بهامش المستنصفي، المطبعة الأمرية، بولاق، مصر، الطبعة الأولى، 1324هـ.
- (18) جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي، تحقيق/ عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1424هـ - 2003م.
- (19) الحاصل من المحصول في أصول الفقه لتاجالدين عبد الله بن محمد بن الحسين الأرموي، تحقيق د. عبد السلام أبو ناجي، منشورات جامعة قار يونس يني غازي 1994م.
- (20) الحاوي، لأبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الملقب بالماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت 1414هـ.
- (21) شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبو البقاء الفتوح، المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي، نزيه حماد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1400هـ.
- (22) المجموع، لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت 1418هـ.
- (23) العدة في أصول الفقه، للفاضلي أبي يعلى البغدادي الحنبلي، تحقيق/ د. أحمد بن علي بن سير المبارك، الطبعة الثالثة 1413هـ - 1993م.
- (24) مفتاح الوصول إلى بناء الأصول على الفروع، لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني، تحقيق/ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1996م.

- (25) غاية الوصول، للشيخ زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، 1998م.
- (26) الكافي شرح البزدوي تأليف حسام الدين بن علي حجاج السغناقي تحقيق د. فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
- (27) كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز النجاري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- (28) المستنصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد الغزالي، تحقيق محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ.
- (29) المسودة في أصول الفقه، لآل نيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني - القاهرة، 1384هـ - 1964م.
- (30) المعتمد لأبي الحسين محمد بن علي البصري، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.
- (31) المنحول لأبي حامد الغزالي، تحقيق د. محمد ميتو، دار الفكر دمشق، طبعة ثانية 1400هـ..
- (32) الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي. تحقيق الشيخ عبد الله دراز والطبعة الأخرى تحقيق أبو عبيدة مشهور حسن بن سليمان دار ابن الطبعة الأولى 2003م.
- (33) ميزان الأصول في نتائج العقول، لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر السمرقندي، تحقيق د. محمد زكي عبد البر، دار التراث، القاهرة الطبعة الأولى 1984م.
- (34) المبسوط: أبو بكر محمد السرخسي، تحقيق/ خليل الميس، دار الفكر، بيروت 1421هـ.
- (35) المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار الفكر، تحقيق د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض الطبعة الثالثة 1417هـ - 1997م.
- (36) نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أبي العباس القرافي تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.
- (37) نهاية الوصول إلى دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، تحقيق د. صالح اليوسف، د. سعد السويح مطبعة الباز، الرياض 1999م.
- (38) الوصول إلى الأصول، لشرف الإسلام أبي الفتح أحمد بن علي البغدادى تحقيق د/ عبد الحميد أبو زنيد مكتبة المعارف بالرياض.
- (39) الواضح في أصول، لعلي بن عقيل أبو الوفاء، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.
- (40) الهدية: لأبو الحسن بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني، المكتبة الإسلامية.